

التقرير الاستراتيجي الفالسطيني 2014 - 2015



غريب
د. محسن محمد صالح



التي باتت مطوقة بالمستوطنات والطرق الاستيطانية من جميع الجهات؛ وقد بدأ تنفيذ هذا الشارع إثر مصادقة المحكمة الإسرائيلية على مخططه وردّ جميع الاعتراضات التي كانت مقدّمة ضده⁶⁵.

تطورات الشارع رقم 21 (طريق بيغن السريع):

في 2013/1/21 بدأت الجرافات الإسرائيلية بالعمل على شقّ طريق 21 الذي يربط مستوطنات القاطع الشمالي ببعضها البعض ويواصل طريقه نحو غربي القدس، وقد تمّ تجريف عدة بساتين زيتون في محيط شعفاط في نيسان/ أبريل 2014 وآب/ أغسطس 2014، خلال أعمال تأسيس هذا الطريق.

يسابق الاحتلال الإسرائيلي الزمن في إجراءاته وممارساته على الأرض الفلسطينية، بهدف تهويدها وتغيير طابعها العربي، عملاً على ضمها وتطبيق القانون المدني الإسرائيلي عليها؛ فمنذ حين تسعى سلطات الاحتلال إلى تنفيذ خطة معدّة منذ

رابعاً: التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية

سبعينيات القرن العشرين، تهدف لتقطيع أوصال محافظات الضفة الغربية المحتلة؛ عن طريق إنشاء معازل (كانتونات) كمرحلة أخيرة من مراحل احتلال الضفة والسيطرة على كامل أراضيها.

وقد شهدت سنتا 2014-2015 استمرار الوتيرة المنتظمة المنهجية للاستيطان اليهودي في الضفة الغربية. وأشارت الإحصائيات إلى ارتفاع عدد المستوطنين الإسرائيليين القاطنين في المستوطنات الإسرائيلية من 240 ألف مستوطن سنة 1990 إلى نحو 750 ألف مستوطن سنة 2015، يقطنون في 196 مستوطنة إسرائيلية، و232 بؤرة استيطانية موزعة في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما في ذلك شرقي القدس⁶⁶.

وذكر تقرير فلسطيني رسمي للمكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، التابع للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أن "أكثر من 90% من الأراضي التي استولى عليها الاحتلال الإسرائيلي من الضفة الغربية المحتلة، جرى تخصيصها لأعمال توسيع المستوطنات اليهودية". وأوضح التقرير أن طاقم "الخط الأزرق"، الذي يعمل تحت إمرة جهاز "الإدارة المدنية" التابع لجيش الاحتلال الإسرائيلي، يقوم برسم حدود الأراضي الفلسطينية المصادرة بحيث يصبح بالإمكان البدء بإجراءات التخطيط والبدء بمشاريع البناء والتوسّع الاستيطاني⁶⁷.

حافظ الاستيطان الإسرائيلي ومصادرة الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 على وتيرته العالية خلال سنة 2014؛ فقد أقدم الاحتلال الإسرائيلي أيضاً خلال سنة 2014 على إصدار

18 أمر مصادرة للأراضي إما بحجج الدواعي الأمنية أو بإعلانها "أراضي دولة"، حيث صودرت من خلال هذه الأوامر 7,262 دونماً (نحو 7.3 كم²) يملكها الفلسطينيون جميعها لصالح توسيع المستوطنات والبؤر الاستيطانية والمشروع التوسعي الإسرائيلي بشكل عام.⁶⁸

كما صادر الاحتلال أربعة آلاف دونم (أربعة كيلومتر مربع) لإقامة مستوطنة جديدة غربي بيت لحم والخليل، من قرى نحالين وحوسان وواد فوكين والجبعة وصوريف. كما أصدر قراراً آخر بوضع اليد على نحو ألف دونم (كيلومتر مربع واحد) من أراضي بلدات بيت لحم الغربية والجنوبية، وفق مركز المعلومات في هيئة مقاومة الجدار والاستيطان. وأعلن مكتب منسق عمليات الاحتلال بالضفة في حينه يوآف موردخاي أن الإجراء تمّ وفقاً لقرار حكومة الاحتلال، عقب اختطاف وقتل ثلاثة مستوطنين في منطقة الخليل. ويرى بعض الخبراء الفلسطينيين أن هدف المصادرة الأخير هو إيجاد تواصل استيطاني بين مستوطنات مجمع عصيون وبيت لحم من جهة، وبين المجمع الاستيطاني المذكور ومدينة القدس المحتلة من جهة ثانية. ومن المصادرات الأخرى، قرار الاستيلاء على نحو ألف دونم (كيلومتر مربع واحد) في القدس، وتسليم مواطنين من قرى جنوب جنين وطولكرم شمال الضفة الغربية المحتلة عشرات التبليغات بتجديد مصادرة آلاف الدونمات من أراضيهم الزراعية.⁶⁹

وخلال كانون الأول/ ديسمبر 2014، كشفت صحيفة هآرتس عن خطة إسرائيلية لتوسيع المستوطنات على حساب 35 ألف دونم (35 كم²) من أراضي الضفة. وأن هذه الخطة تقضي باستخدام أراضي تعدّها حكومة الاحتلال "أراضي دولة" لتوسيع المستوطنات. ووفق هآرتس، فإن 99% من "أراضي الدولة" بشكل عام تمّ تخصيصها لصالح المستوطنين، مشيرة إلى رسم خرائط لـ 260 ألف دونم (260 كم²) من أراضي الضفة، وبحسب تلك الخرائط فالعمل يجري للسيطرة على الأراضي وتحويلها لصالح المستوطنات، وخصوصاً في منطقة الأغوار وعلى حدود أراضي سنة 1948.⁷⁰

وقد أفادت معطيات مجموعة الرقابة بدائرة شؤون المفاوضات الفلسطينية أنه تمّ خلال 2014 المصادقة على مخططات لإقامة 11,933 وحدة استيطانية في الضفة الغربية، ونشر عطاءات لبناء 5,057 وحدة، إضافة لبناء مؤسسات عامة بينها مدارس وكنس يهودية ومجمعات تجارية وبنى تحتية.⁷¹ أما ما تمّ بناؤه فعلاً، فقد بلغ 13,537 وحدة سكنية خلال سنة 2014، حيث كان قد تمّ الحصول على تراخيص لبناء الكثير من هذه الوحدات قبل سنة 2014. ويظهر الجدول التالي توزيع الوحدات السكنية المقامة في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية بما فيها القدس في سنة 2014:

جدول 6/7: توزيع الوحدات السكنية المقامة في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية
في سنة 2014⁷²

المستوطنات	عدد الوحدات السكنية	ملكية الأرض / القضاء
جفعات همتوس	2,600	القدس
هار حوما	1,970	جبل أبوغنيم / القدس
رامات شلومو	1,887	القدس
أريل	1,015	سلفيت
جفعات زئيف	736	القدس
جيلو	708	القدس
ليشم Leshem	694	سلفيت
بيتار عيليت Beitar Ilit	508	جنوب غربي القدس
إفراة Efrat	450	بيت لحم
الكانا Elkana	452	نابلس
شيفوت راحيل Shvut Rachel	350	نابلس
تلبوت	350	القدس
بيت إيل Beit El	290	القدس
نوفي برات	256	القدس
عوفرا Ofra	250	رام الله
راموت	216	القدس
بسجات زئيف	178	القدس
النبي يعقوب Neve Yaakov	136	القدس
كارني شمرون Karnei Shomron	108	نابلس
إيمانويل Immanuel	102	نابلس
ألفيه مناشيه Alfei Menashe	78	قليلية
آدم Adam	75	القدس
شافي شمرون Shavei Shomron	65	نابلس
جيفع بنيامين Geva Benjamin	38	القدس
الموج Almog	31	أريحا
موزعة على مستوطنات القدس	500	القدس
المجموع	14,043	

شهدت سنة 2015 أيضاً زيادة في وتيرة بناء وتوسيع المستوطنات وشرعنة بؤر استيطانية وإنشاء بؤر جديدة، فقد قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي ومن خلال أذرعها المختلفة المسؤولة عن البناء في المستوطنات بالموافقة على خطط وطرح عطاءات وإصدار تراخيص بناء لنحو 17,376 وحدة سكنية منها 72% في منطقة القدس، وصادرت ما مجموعه 3,670 دونماً

(نحو 3.67 كم²)⁷³، في حين بلغت حتى أواخر سنة 2015 ما عدده 19,822 وحدة سكنية استيطانية (انظر جدول 6/8)، بعضها نفذ وبعضها قيد التنفيذ والبعض الآخر في انتظار إتمام إجراءات البناء، من ضمنهم 2,560 غرفة فندقية، حيث كان توزيع الوحدات السكنية على المستوطنات على النحو التالي:

جدول 6/8: توزيع الوحدات السكنية على مستوطنات الضفة الغربية بما فيها القدس لسنة 2015⁷⁴

المستوطنة	عدد الوحدات السكنية	ملكية الأرض / القضاء
رامات شلومو	3,391	شعفاط / بالقدس
القدس	2,200	عرب السواحة
جفعات زئيف	455	شعفاط / بالقدس
غربي القدس	1,400	لفتا المهجرة / القدس
راموت	382	القدس
هار حوما	515	جبل أبو غنيم / جنوب القدس
غربي القدس	330	الشيخ جراح / القدس
النبي يعقوب وأدم	114	
نوف تسيون Nof Zion	300	بالقرب من جبل المكبر
غربي القدس	192	مقبرة مأمّن الله / القدس
غربي القدس	480 (غرف فندقية)	مقبرة مأمّن الله / القدس
بسجات زئيف	156	شرقي القدس
القدس	25	سلوان
القدس	21	باب الساهرة / القدس
رمات هنتسيف / القدس	2,080 (غرف فندقية)	تلة قصر المندوب السامي / جبل المكبر
جيلو	961	بالقرب من بيت لحم
الكناه	156	قضاء سلفيت
مستوطنات معزولة على حد قولهم	886	الضفة الغربية
كريات أربع Kiryat Arba	102	الخليل
معاليه مخماس Ma'ale Mikmas وريمونيم Rimonim وكوخاف هشاحر Kokhav HaShahar	2,200	الضفة الغربية
موديعين Modi'in	96	قضاء رام الله
ألفيه مناشيه	78	قضاء قلقيلية
بيتار عيليت	70	قضاء بيت لحم
أريل	32	قضاء نابلس
منطقة معاليه أدوميم	3,200	شرقي مدينة القدس
المجموع	19,822	

أصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أيضاً خلال سنة 2015 عدداً من الأوامر العسكرية التي تقضي بمصادرة ما مجموعه 3,670 دونماً (نحو 3.67 كم²) من الأراضي الفلسطينية في مختلف

مناطق الضفة الغربية المحتلة، وذلك لادعاءات مختلفة ومتنوعة، تخدم في طبيعة الحال المشاريع الاستيطانية في الأراضي المحتلة، وتعزز الوجود الإسرائيلي فيها⁷⁵.

ففي محافظة الخليل، أصدرت سلطات الاحتلال أوامرها لمصادرة ما مجموعه 853 دونماً (853 ألف م²) من أراضي المحافظة؛ وتأتي أوامر المصادرة هذه تحت ادعاءات مختلفة منها؛ الاستخدامات العسكرية، وأغراض أمنية، وجدار، وأراضي دولة، ومناطق عسكرية مغلقة، وغيرها من الادعاءات الإسرائيلية غير الشرعية⁷⁶.

أما في محافظة رام الله والبيرة، فقد أعلنت سلطات الاحتلال الإسرائيلي عن مصادرة ما مجموعه 820 دونماً (820 ألف م²). في حين عمدت على مصادرة 790 دونماً (790 ألف م²) من الأراضي الفلسطينية في محافظة بيت لحم. ومن الجدير ذكره بأن مصادرة الأراضي الفلسطينية هي سياسة إسرائيلية هادفة إلى توسيع النشاط الاستيطاني في مختلف مناطق الضفة الغربية المحتلة⁷⁷.

يذكر أن منطقة الأغوار المحتلة كانت وما تزال تشهد اعتداءات متكررة على القرى الفلسطينية هناك تمثلت في هدم بعض هذه القرى والتجمعات السكنية، وإرغام سكانها على إخلائها والاستيلاء على أراضيهم بغرض بناء مستوطنات ومناطق أمنية، حسب ادعائهم، وإقامة طرق وشوارع. هذا وقد شهدت مضارب العرب الفلسطينيين شرقي مدينة القدس اعتداءات متواصلة إما بهدم خيامهم وقراهم الريفية وطردهم من أماكن سكنهم، أو باعتقال بعضهم ومنعهم من العودة إلى أراضيهم التي عاشوا فيها منذ عقود مضت من الزمن.

خامساً: هدم الاحتلال الإسرائيلي لبيوت الفلسطينيين

تبنى الاحتلال الإسرائيلي وما يزال سياسة هدم المنازل والمنشآت الفلسطينية كوسيلة عقاب جماعية بحق الفلسطينيين،

لتضييق الخناق عليهم ومنعهم من التوسع لمواكبة النمو الطبيعي للسكان في بعض المناطق الفلسطينية، وبالأخص تلك المناطق المصنفة ج بحسب اتفاقية أوسلو الثانية والمؤقتة والموقعة سنة 1995، بين منظمة التحرير الفلسطينية و"إسرائيل"، حيث تخضع هذه المناطق إلى السيطرة الكاملة من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي. وتدّعي سلطات الاحتلال بأن المنازل والمنشآت المستهدفة بعمليات الهدم "غير مرخصة" من قبل الإدارة المدنية الإسرائيلية.

يذكر أن مجموع ما قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بهدمه في سنة 2014 بلغ 488 منزلاً ومنشأة في مختلف مناطق الضفة الغربية بما فيها القدس، كما تم إخطار نحو 851 منزلاً ومنشأة بالهدم؛ والجدول التالي يوضح عمليات الهدم والإخطارات بالهدم في الضفة الغربية خلال سنة 2014:

جدول 6/9: توزيع عمليات وإخطارات الهدم على محافظات الضفة الغربية

المحافظة	مجموع عمليات الهدم	مجموع إخطارات الهدم
القدس	159	120
نابلس	39	34
أريحا	32	45
الخليل	69	328
بيت لحم	16	109
طولكرم	10	6
طوباس	117	64
جنين	3	31
قلقيلية	5	28
رام الله	4	54
سلفيت	4	32
المجموع	488	851

وفي سنة 2015، أقدمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على هدم ما مجموعه 482 منزلاً ومنشأة، في الضفة الغربية، بينها 281 منزلاً، والباقي عبارة عن منشآت تتكون من زرائب لتربية الحيوانات، وبيوت زراعية وتجارية؛ وكان النصيب الأكبر من عمليات الهدم في محافظة طوباس والأغوار الشمالية، حيث هدمت جرافات الاحتلال ما يقارب 115 منزلاً و37 منشأة أخرى⁷⁸. وخلال السنة نفسها، أصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أوامر هدم تستهدف ما مجموعه 629 منزلاً ومنشأة فلسطينية. حيث تركزت أوامر الهدم على محافظة الخليل باستهداف 211 منزلاً ومنشأة، تليها محافظة القدس بما يقارب 180 منزلاً ومنشأة، أما في محافظة بيت لحم، فأصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أوامرها بهدم 64 منزلاً ومنشأة⁷⁹.

وفي المحيط الشرقي للقدس، حيث يتركز البدو بدءاً من منطقة مخماس شمالاً، مروراً بالخان الأحمر والجبال الشرقية، وصولاً إلى العيزرية جنوباً (وهي مناطق تقع في معظمها ضمن الأراضي التي خصصها الاحتلال لكتلة أدوميم الاستيطانية ولمشروع إي واحد E-1 الذي يربطها بالقدس)، أعلن جيش الاحتلال مطلع سنة 2011 نيته تفريغ هاتين المنطقتين من سكانها البدو بالكامل، والمقدر عددهم بـ 2,300 بدوياً⁸⁰، بقصد دفعهم إلى إحدى نقطتي تجمع: إما في النويعمة في أريحا، أو في الجبل قرب مكب نفايات العيزرية. ونفذ خلال 2012 و2013 أعمال هدم متكررة

استمرت كذلك خلال 2014 و2015، إذ هدمت 5 منشآت سكنية في 2014/12/17 وفي 2014/3/12 هدمت عدة منشآت سكنية وزراعية⁸¹ وامتدت عمليات الهدم في 2015/1/14 إلى 3 منشآت زراعية في تجمع عرب المليحات في منطقة مغاير الدير القريبة من مستوطنة خماس وهي منطقة تستهدف لأول مرة منذ ثلاثين عاماً⁸²، وتمّ هدم 15 منزلاً و5 حظائر أغنام و4 منشآت عامة في الخان الأحمر والزعيم في 2015/8/17، تضرر منها 95 شخصاً⁸³. كما تمّ هدم بركسات سكنية كانت تؤوي 34 شخصاً من عرب الجهالين في تجمع أبو نوار قرب مستوطنة معاليه أوميم في 2016/1/6⁸⁴.

أما على مستوى مناطق فلسطين المحتلة سنة 1948، فقد هدمت السلطات الإسرائيلية مئات المنازل في مختلف المناطق في الجليل والمثلث والنقب؛ فأصاب الهدم بيوتاً في مدن مثل أم الفحم، وباقية الغربية، والطيبة، وكفر قاسم، واللد، ورهط اللقية... الخ، ثم تمّ هدم قرى في النقب عشرات المرات مثل قرية العراقيب التي هدمها الكيان الإسرائيلي أكثر من 95 مرة، ناهيك عن قرى عربية أخرى في النقب مما تطلق عليه "إسرائيل" قرى غير معترف بها⁸⁵.

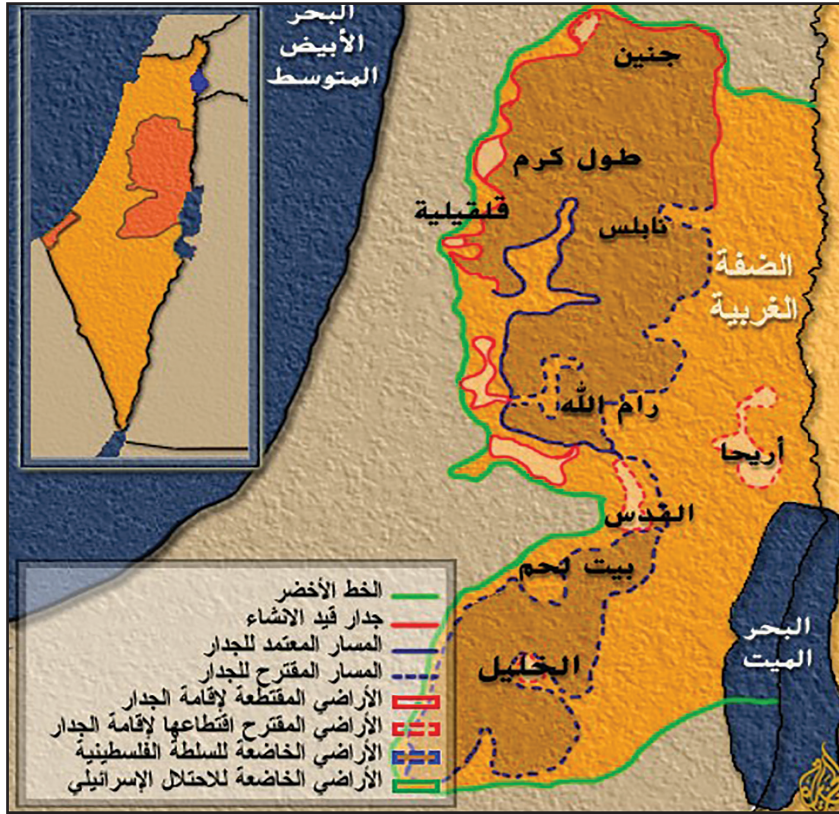
أضاف الجدار العنصري العازل عبئاً جديداً وكبيراً على كاهل المواطن الفلسطيني في الضفة الغربية، بعدما حوّل حياة الكثيرين إلى جحيم لا يطاق؛ فقد عزل قرى وأحياء بأكملها عن

سادساً: الجدار العازل: تطورات بنائه وأضراره على الوضع الفلسطيني

محيطها الطبيعي، وفصل عائلات عن بعضها البعض وأعاق حركة السير والمواصلات.

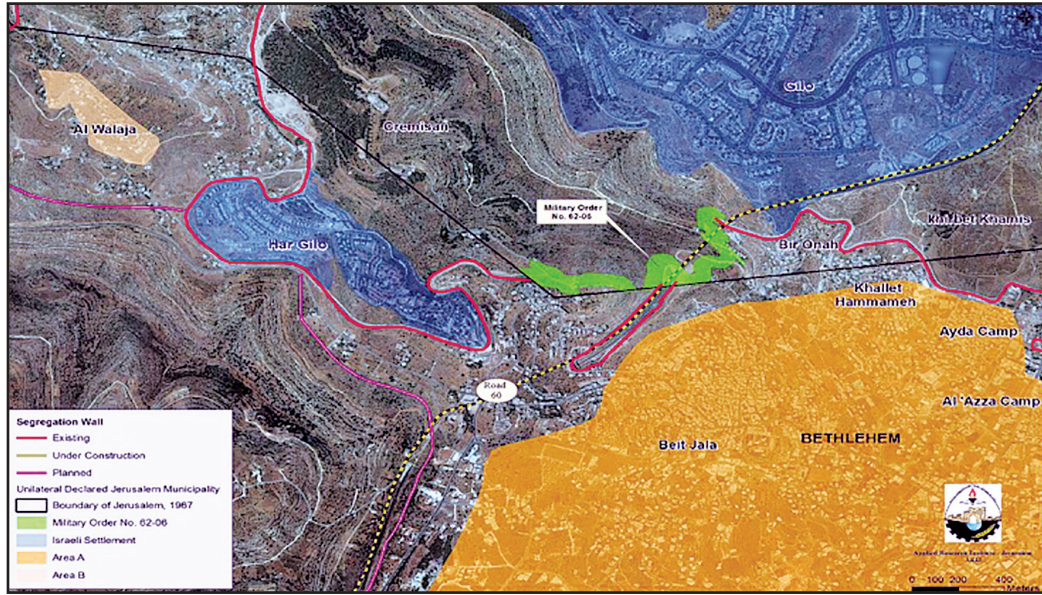
ويبلغ طول الجدار العنصري الإجمالي حسب مصادر إعلامية إسرائيلية 790 كم، وقد تمّ تنفيذ ما نسبته 60% منه حتى كتابة هذا التقرير، وهناك 10% قيد التنفيذ، وما تبقى تقول الدوائر العبرية إن مخططاتها أصبحت جاهزة للتنفيذ.

الجدار العنصري المذكور تعدى حدود مدينة القدس، حيث تقول مصادر فلسطينية مختصة إنه مع بداية آب/أغسطس سنة 2015، قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بوضع علامات جديدة على الأراضي الفلسطينية في منطقة بير عونه التابعة لمدينة بيت جالا وذلك على ما يبدو لاستكمال بناء جدار العزل العنصري في المنطقة. ويأتي هذا العمل عقب مرور شهر تقريباً من إعلان المحكمة العليا الإسرائيلية في 2015/7/6 عن إعطاء الضوء الأخضر لحكومة الاحتلال الإسرائيلي باستكمال بناء الجدار في منطقة وادي كريمزان، وامتداداً حتى جسر النفق في مدينة بيت جالا، وذلك بعد انقضاء أعوام من المعارك القضائية في المحاكم الإسرائيلية ضدّ قرار الحكومة الإسرائيلية بناء جدار العزل العنصري في المنطقة⁸⁶.

خريطة 6/4: مسار الجدار العنصري⁸⁷

يشار في السياق نفسه أنه تمّ رصد العديد من العلامات التي وضعتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، في المقطع أسفل ما يعرف ”بشارع النفق“، والذي هو جزء من الشوارع الالتفافي الإسرائيلي رقم 60 الذي يربط بين المستوطنات الإسرائيلية في القدس المحتلة وتلك الواقعة ضمن تجمع غوش عصيون الاستيطاني الإسرائيلي ويمر في أراضي مدينة بيت جالا⁸⁸.

وتنوي سلطات الاحتلال الإسرائيلي استكمال بناء جدار العزل العنصري في مدينة بيت جالا وذلك تماشياً مع الأمر العسكري الإسرائيلي رقم 60/62 الصادر في 2006/3/16. وتظهر الخرائط المرفقة بالأمر العسكري مقطعاً من الجدار يمتد من منطقة وادي كريمزان، مروراً أسفل جسر النفق ووصولاً إلى نهاية جسر النفق أسفل مستوطنة جيلو الإسرائيلية. والجدير بالذكر أنه إذا أتم الكيان الإسرائيلي بناء هذا المقطع من الجدار، فإنها سوف تُحكم إغلاق المنطقة في وجه أصحاب الأراضي الفلسطينيين في مدينة بيت جالا، هذا بالإضافة إلى عزل منطقة وادي كريمزان عن أهالي المدينة باعتبارها المتنفس الوحيد لهم. كما أن إغلاق وعزل هذه المنطقة سوف يعود بالأضرار والخسائر الاقتصادية الجسيمة على الفلسطينيين خصوصاً وأن هذه المنطقة تعدُّ مصدر دخل لعشرات العائلات الفلسطينية في مدينة بيت جالا والقرى المحيطة بها⁸⁹.

خريطة 6/5: مسار جدار العزل العنصري على أراضي مدينة بيت جالا⁹⁰

وتتذرع السلطات الإسرائيلية بأن بناء جدار العزل العنصري الإسرائيلي في المنطقة (في منطقة كريمزان بشكل عام واستكمالاً حتى أسفل جسر النفق) هو جزء من عملية الحفاظ على أمن المستوطنات الإسرائيلية في المنطقة والمستوطنين القاطنين فيها في ظلّ "التحديات الإرهابية" على حدّ قولها، وإحباط ومنع تسلل "الإرهابيين" إلى داخل "إسرائيل". وتعدّ السلطات الإسرائيلية هذا المقطع من الجدار "مقطع تماس" وخصوصاً أن هذا المقطع يأتي ضمن ما تعدّه "إسرائيل" "حدود بلدية القدس" والذي تمّ إعادة تعريف حدودها بشكل غير قانوني وأحادي الجانب في سنة 1967، عقب الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية⁹¹.

مما لا شكّ فيه أن بناء مقطع جدار العزل العنصري الإسرائيلي في منطقة كريمزان وحتى أسفل جسر النفق في مدينة بيت جالا يهدف بشكل واضح إلى استكمال المخططات الإسرائيلية في المنطقة، والرامية إلى ضمّ المناطق التي تعدّها "إسرائيل" ضمن "حدودها القانونية"، باعتبار أن الأراضي الفلسطينية التي تمّ مصادرتها في سنة 1967 عقب احتلال "إسرائيل" للأراضي الفلسطينية لتوسيع حدود بلدية القدس هي من حقّ "إسرائيل" وأنها جديرة بمصادرتها بغض النظر عن العواقب الوخيمة التي تترتب على الفلسطينيين جراء هذا العمل الاستعماري⁹².

يشار أيضاً إلى أن الاحتلال كان قد شرع في عمليات التجريف شرقي مدينة القدس، لإكمال بناء جدار الفصل العنصري بالقدس من الجهة الشرقية لفصلها عن بلدة العيزرية، واقترح وزير الخارجية الأمريكي جون كيري أن تكون إضافة للأحياء الفلسطينية التابعة للقدس والواقعة خلف

الجدار عاصمة للدولة الفلسطينية المنتظرة. وأفادت مصادر محلية بأن قوات الاحتلال باشرت في إكمال الجزء المتبقي من جدار الفصل العنصري بالقرب من معبر الزيتون؛ ويفصل هذا الجزء بلدة العيزرية عن الطور. فيما يعدُّ ذلك المقطع هو الأخير في فصل كامل شرقي القدس عن الضفة الغربية؛ حيث تمَّ فصلها عن مدينة بيت لحم من الجنوب وعن رام الله من الشمال بينما يتم فصل الجهة الشرقية في هذه المرحلة عن العيزرية وأبو ديس؛ أما الجهة الغربية من المدينة فهي مرتبطة بغربي القدس التي ضمتها إليها "إسرائيل" باعتبار أن كل القدس الموحدة عاصمتها الأبدية⁹³.

سابعاً: الطرق الالتفافية تعمل مخططات الطرق الاستيطانية التي تقوم بها "إسرائيل" على أراضي الضفة الغربية المحتلة، على تعزيز الوجود الاستيطاني هناك، وتقوّض عملية التسوية السلمية وتنسف فكرة "الحل السلمي على أساس دولتين". بالإضافة إلى أن هذه المخططات الإسرائيلية الاستيطانية في الضفة الغربية المحتلة بما فيها مدينة القدس، تشكل انتهاكاً واضحاً وصريحاً للقوانين والأعراف الدولية والالتزامات الإسرائيلية تجاه مشروع التسوية⁹⁴.

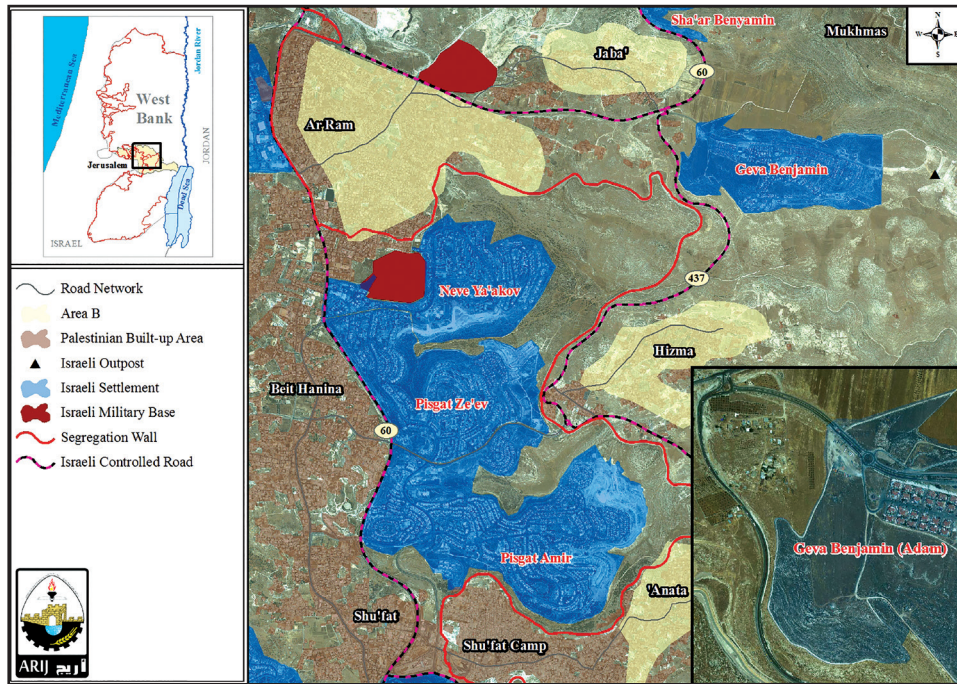
وقد واصل الاحتلال الإسرائيلي سياسة تعزيز نفوذه وتسهيل حياة مستوطنيه في الضفة الغربية؛ من خلال التوسع في بناء ما يعرف بـ "الطرق الالتفافية" التي وصل طولها إلى 770 كم حتى بداية سنة 2015⁹⁵. وفي المقابل، فقد استمرت سلطات الاحتلال في إعاقة حركة السكان في الضفة من خلال الحواجز المنتشرة في أرجائها، والتي كان عددها 514 مع بداية سنة 2015، ليصل إلى 607 مع نهاية سنة 2015⁹⁶.

إن مواصلة الكيان الإسرائيلي مصادرة أراضي الفلسطينيين لصالح خطته الاستيطانية التوسعية، يكشف مدى التعنت الإسرائيلي الرافض للتسوية مع الطرف الفلسطيني، حيث إنه في 2014/10/1، كانت قد نشرت صحيفة إسرائيلية خبراً مفاده بأن الإدارة المدنية الإسرائيلية في الضفة الغربية ستقوم بمصادرة 5.4 دونماً (5.4 كم²) من الأراضي الفلسطينية الخاصة، تقع إلى الغرب من مستوطنة آدم الإسرائيلية، شمال محافظة القدس، وذلك لصالح إنشاء طريق خاصة للمستوطنين الإسرائيليين فقط⁹⁷.

لم تمضِ سوى أيام قليلة قبل أن تتضح المخططات الاستيطانية الإسرائيلية أكثر فأكثر، حيث نشرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية في 2014/10/3، تقريراً مفصلاً عن الطريق الاستيطاني الجديد المنوي شقه، وقامت بإرفاق التقرير بخريطة توضح تفاصيل الطريق الاستيطاني الجديد. وبحسب التقرير المنشور، فإن الشارع الجديد سيتم بناؤه بشكل غير قانوني على أراض فلسطينية خاصة، كما أن الشارع الاستيطاني الجديد معدّ خصيصاً لاستخدام المستوطنين الإسرائيليين فقط⁹⁸.

لقد أقدم الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية بما فيها مدينة القدس سنة 1967، على مصادرة الأراضي الفلسطينية المحتلة لصالح بناء المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية، وقام بوصل هذه المستوطنات بعضها ببعض بشبكة من الطرق الالتفافية، منها ما يسلكه المستوطنون الإسرائيليون والفلسطينيون، ومنه ما هو مخصص فقط لاستخدام المستوطنين الإسرائيليين. ومن ضمن هذه الطرق الالتفافية الإسرائيلية الطريق رقم 437، الذي يقع إلى الشمال من محافظة القدس، ويربط المستوطنات الإسرائيلية الواقعة ضمن حدود بلدية القدس مثل بسجات زئيف والنبي يعقوب بمستوطنة آدم الإسرائيلية بالمستوطنة الإسرائيلية المقامة على أراضي محافظة رام الله مثل مستوطنة بيت إيل الإسرائيلية. ويتم استخدام هذا الشارع أيضاً من قبل الفلسطينيين؛ لأنه الطريق الوحيد الذي يربط بين المحافظات الفلسطينية الجنوبية الشمالية. كما أن الطريق الاستيطاني رقم 437 ينتهي على المدخل الغربي لمستوطنة آدم ليرتبط بعد ذلك بالطريق الاستيطاني رقم 60 (الطريق الشمالي السريع)، الذي يصل إلى المستوطنات الإسرائيلية المقامة إلى شمال من الضفة الغربية⁹⁹ (انظر الخريطة 6/6).

خريطة 6/6: شبكة الطرق الالتفافية شمالي مدينة القدس المحتلة¹⁰⁰



وفي 2014/6/13 أعلن ما يسمى مجلس التنظيم الأعلى/ اللجنة الفرعية للاستيطان التابع للإدارة المدنية الإسرائيلية عبر صحيفة القدس، عن إيداع أربع مخططات تفصيلية لشبكة من الطرق تخدم المستوطنات الإسرائيلية شرق مدينة أريحا¹⁰¹.

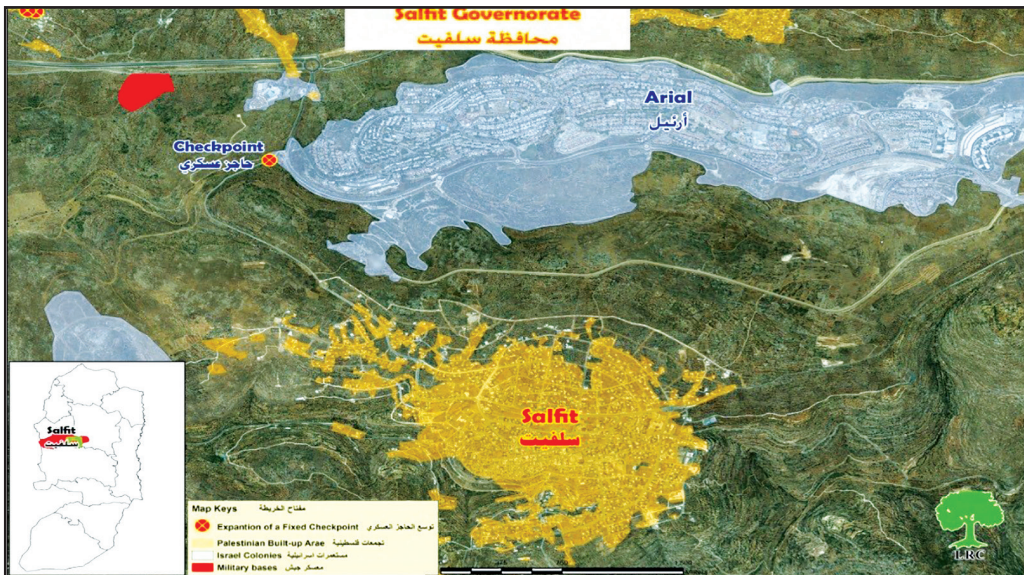
وبحسب المخططات فإن الغاية الرئيسية منها — حسب الإعلانات — هو تنظيم الطرق الرابطة بين المستوطنات الإسرائيلية في المنطقة لتشكيل خدمة للأعمال التوسعية التي تشهدها تلك المستوطنات الإسرائيلية، ولكي تخدم أيضاً أي عملية توسيع مخطط لها لتلك المستوطنات تلبية للحاجة التنظيمية الماسة لتلك المستوطنات¹⁰².

جدول 6/10: أرقام المخططات التي تم إيداعها والمناطق المستهدفة من تلك المخططات¹⁰³

رقم المخطط	نوع ورقم الطريق	أرقام الأحواض/ الموقع	المستوطنة المستفيدة
1/936	طريق إقليمي/ رقم 449	الأحواض رقم 14، 15، 19، 20، 21، 23، 24، 26، 44 من أراضي بلدة العوجا شمال أريحا	مفوت يريحو Mevo'ot، وريمونيم Jericho
2/822	طريق محلي/ رقم 4499	منطقة العوجا شمال أريحا، الأحواض المعنية 4، 17، 19، 20، 41، 43	بيتاف
2/936	طريق إقليمي/ رقم 449	أراضي النويعمة - أريحا ضمن أراضي الحوض 1	نعومي
1/934	طريق إقليمي/ رقم 460	الأحواض رقم 20، 25، 44 من أراضي العوجا	نعومي

من جهة أخرى، فقد أقدمت آليات الاحتلال الإسرائيلي على شق طريق التفافي في الجهة الشمالية من بلدة سلفيت، بهدف ربط مدخل مستوطنة أريحا الشمالية الغربي بمحطة الكهرباء الإسرائيلية القطرية في الجهة الشمالية من مدينة سلفيت، والمقامة بمحاذاة الطريق الالتفافي رقم 05. ويبلغ طول الطريق المذكور كيلومتران، حيث يمر من أراضي مدينة سلفيت في المنطقة المعروفة باسم "الفريز" شمال غرب المدينة.

خريطة 6/7: شق طريق استعماري جديد على أراضي مدينة سلفيت¹⁰⁴



ثامناً: الاعتداءات الإسرائيلية على الزراعة وعلى مصادر المياه الفلسطينية

واصلت السلطات الإسرائيلية عمليات مصادرتها أراضي المزارعين الفلسطينيين مما أضر كثيراً بمعيشتهم ومصادر رزقهم. وقد كشف تقرير صحفي إسرائيلي عن أن آلاف الدونمات التي

صادرها الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية لـ "أغراض عسكرية" وعرفها كـ "مناطق إطلاق نار"، وزعت على المستوطنين للزراعة ورعاية المواشي مع أن أصحابها الفلسطينيين يُمنعون من الاقتراب منها. وحسب التقرير، فإن "لواء الاستيطان" ذراع الحكومة الإسرائيلية، خصص في المنطقتين العسكريتين 903 و904 في منطقة الأغوار أراضي للمستوطنين باتفاقات رسمية. وعلى سبيل المثال، فإن الأراضي التي خصصت لمستوطنات روعي Ro'i و بكعوت Bkaot وغيتوت في غور الأردن، هي أراضي معرفة كـ "مناطق إطلاق نار"، وقسم منها بملكية فلسطينية خاصة. وحسب التقرير فإن سلطات الاحتلال نفذت خلال سنة 2014، نحو 169 عملية إخلاء لفلسطينيين حاولوا زراعة أرضهم، وأصدرت 105 أوامر بالإخلاء ووقف الأعمال الزراعية¹⁰⁵.

أما على مستوى قطاع غزة، فقد كشف وزير الزراعة في حكومة التوافق الوطني الفلسطينية، شوقي العيسة، أن إجمالي خسائر القطاع الزراعي خلال العدوان الإسرائيلي على غزة في صيف 2014 وحتى نهاية آب/أغسطس 2014 تقترب من 500 مليون دولار، دون احتساب الثروة الحيوانية أو السمكية، حيث قصف الاحتلال أكثر من 70% من الأراضي المزروعة، بحجة أنها مواقع لإطلاق صواريخ المقاومة الفلسطينية. وقال مكتب وزارة الزراعة في غزة، إن إجمالي خسائر الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية، والمصانع التي تستخدم المحاصيل الزراعية، كمواد في التصنيع، بلغت نحو 780 مليون دولار¹⁰⁶.

وأقدم الاحتلال الإسرائيلي أيضاً على اتباع سياسة الأرض المحروقة، حيث ذكرت مصادر فلسطينية إن الجيش الإسرائيلي أحرق في 2015/5/19، أراضي رعوية في منطقة خلة الرأس الأحمر، شرق بلدة عاطوف قضاء طوباس، شمالي الضفة الغربية، ومنع المواطنين وسيارات الدفاع المدني من إطفاء النيران. وفي السياق ذاته، وفي منطقة أم القبا، تحديداً القريبة من المالح، تم حرق ما يزيد عن ألفي دونم (2 كم²) من المراعي¹⁰⁷.

إن هدف الاحتلال من هذه السياسة هو قطع أرزاق المواطنين الفلسطينيين لحملهم على ترك أراضيهم والرحيل، أي إخلائها ليسهل على سلطات الاحتلال منحها للمستوطنين؛ ومن جملة صور التعدي على مصادر رزق الفلسطينيين والمسّ بقطاع الزراعة، قطع وقلع وحرق الأشجار المثمرة وعلى رأسها أشجار الزيتون مصدر رزق آلاف العائلات الفلسطينية.

وقد قام الإسرائيليون بتنفيذ عشرات الاعتداءات على المزارعين الفلسطينيين ومحاصيلهم الزراعية. وفي سنة 2014، قامت قوات الاحتلال والمستوطنون باقتلاع ما يزيد عن 10,596 شجرة مثمرة، أغلبها في محافظة رام الله (5,325 شجرة)، و2,059 شجرة في محافظة بيت لحم، و1,332 شجرة في محافظة الخليل. وخلال سنة 2015 تمّ اقتلاع 13,671 شجرة. كما تقوم السلطات الإسرائيلية باستنزاف منهجي للأحواض المائية الجوفية في الضفة الغربية، وتستهلك معظم مياه الضفة، بينما تحرم الفلسطينيين من احتياجاتهم المائية الأساسية، بل وتقوم ببيعهم المياه التي تصادرها من أرضهم¹⁰⁸.

ومن الجدير بالذكر، أنه في شهر كانون الثاني/يناير من سنة 2015، تمّ اقتلاع 5,655 شجرة فلسطينية في مختلف محافظات الضفة الغربية المحتلة. في حين كانت أكثر المحافظات تضرراً خلال سنة 2015 هي محافظة رام الله، حيث تمّ اقتلاع أكثر من 5,120 شجرة، وتليها محافظة الخليل حيث تمّ اقتلاع وتدمير 4,150 شجرة. وفي محافظة طوباس، قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي باقتلاع أكثر من 1,500 شجرة تشكل في معظمها محمية طبيعية في المحافظة¹⁰⁹.

وقد واجه الكثيرون من سكان قرى الضفة الغربية المحتلة مشاكل وعدم انتظام في تزويدهم بمياه الشرب والريّ وذلك بسبب السياسة الإسرائيلية الظالمة، وقوانينها العنصرية؛ فالاحتلال الإسرائيلي سبق له وأن استولى على جميع أحواض المياه في الأراضي المحتلة خصوصاً الضفة الغربية، ويقوم بمنع المزارعين من حفر آبار مياه إرتوازية، بل وأقدم على هدم وردم العديد منها.

ونتيجة لاستنزاف "إسرائيل" للأحواض الجوفية، وبسبب القيود المفروضة على حفر الآبار وتأهيلها، تقلصت كمية المياه المستخرجة من قبل الفلسطينيين إلى أقل من الكمية التي نصت عليها اتفاقية أوسلو. حيث كان الفلسطينيون يستخرجون 138 مليون م³ من مياه الأحواض الجوفية للضفة الغربية في سنة 1999، غير أن هذه الكمية انخفضت لتصل إلى 103.8 مليون م³ في سنة 2014¹¹⁰.

أما بالنسبة للحوض الساحلي، فقد بلغت كمية المياه المستخرجة من الحوض الساحلي في قطاع غزة 100.8 مليون م³ سنة 2013، وانخفضت إلى 88.5 مليون م³ سنة 2014؛ وتعدّ هذه الكمية ضحاً جائراً، لأن مقدار الضخ الآمن وطاقة الحوض المستدامة هي 50-60 مليون م³ فقط، مما أدى إلى عدم توافق أكثر من 90% من نوعية المياه التي يتم ضخها من الحوض الساحلي مع معايير منظمة الصحة العالمية¹¹¹.

وأكد تقرير لمنظمة بتسيليم - مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة B'Tselem-The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories

في شباط/ فبراير 2014، بوجود تمييز في كميات المياه المخصصة للفرد الفلسطيني مقابل تلك المخصصة للفرد الإسرائيلي؛ حيث أشارت أن معدل الاستهلاك المنزلي للشخص في "إسرائيل" 183 لتراً في اليوم، أما معدل الاستهلاك المنزلي للفلسطينيين في الضفة الغربية فهو 73 لتراً في اليوم. هذا عدا عن وجود 113 ألف مواطن فلسطيني يعيشون في سبعين تجمعاً سكنياً (يعيش نحو 50 ألف منهم في المناطق المصنفة ج) غير متصلين بشبكة مياه. كما أوضح تقرير بتسليم أن معدل استهلاك المياه في قطاع غزة يتراوح بين 70-90 لتراً للفرد يومياً، إلا أن جودة المياه متدنية للغاية¹¹².

وفي قطاع غزة، تم تعطيل 70% من منشآت المياه نتيجة للاستهداف الإسرائيلي لها، أو لانقطاع الطاقة والوقود عنها بسبب الحصار، ما أدى لنقص يصل إلى ما بين 70-80% من الكميات الأصلية، وهو ما يفاقم من الأوضاع المائية والبيئية والصحية في القطاع¹¹³. كما أن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في صيف 2014، أدى إلى تدمير شبكات الصرف الصحي فيها، وإلى فيضان المياه العادمة واختلاطها بمياه الشرب وبالبيئة المحيطة، مما زاد من المخاطر المحدقة بالصحة العامة. أضف إلى ذلك تفاقم مشكلة ضخ المياه العادمة في البحر والتي تبلغ نحو 98 ألف م³ يومياً¹¹⁴.

من جهة أخرى، فإنه في الوقت الذي تقوم فيه السلطات الإسرائيلية بسحب المياه من أراضي الضفة الغربية وتستنزفها لتزود بها مدنها، فإنها تعود وتبيع الفائض من المياه للفلسطينيين، حيث بلغت كمية المياه المشتراة سنة 2014 من شركة ميكروت Israel National Water Company (Mekorot) 63.5 مليون م³ في الضفة الغربية (باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته "إسرائيل" بعد احتلالها للضفة الغربية سنة 1967)، بعد أن كانت 57.4 مليون م³ سنة 2009¹¹⁵.

وبالإضافة إلى التوزيع غير العادل للمياه بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وبوجود فائض للمياه في "إسرائيل" حسب صحيفة هآرتس¹¹⁶، فإن "إسرائيل"، وبحسب سلطة المياه الفلسطينية في رام الله، عرقلت وبشكل متعمد، أكثر من 120 مشروعاً استراتيجياً فلسطينياً، خلال الفترة 2010-2014، يتعلق بإنشاء محطات للصرف الصحي، وحفر الآبار، والبنية التحتية للمياه¹¹⁷.

تاسعاً: الحواجز العسكرية في الضفة الغربية
 جعلت الكثير من الحواجز العسكرية الإسرائيلية عديد المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية أشبه بـ "جيتوات" معزولة عن مناطق الجوار الفلسطيني.

وقد زادت سلطات الاحتلال من أعداد هذه الحواجز نتيجة اندلاع انتفاضة القدس في خريف 2015. وقد قامت قوات الاحتلال بزيادة أعداد الحواجز والعوائق، حيث كان عددها 514 مع بداية سنة 2015، ليصل إلى 607 مع نهاية سنة 2015¹¹⁸.

وتشير معطيات أوتشا، إلى أن قوات الاحتلال نصبت 152 حاجزاً "طياراً"، أي غير ثابت، فيما تمركز جنودها بصورة دائمة عند 16 حاجزاً، من بين 25 حاجزاً في الضفة الغربية لم يكن يتمركز عندها الجنود سوى في بعض الأحيان¹¹⁹.

ويؤكد مراقبون ومحللون أن الاحتلال لم يتخل يوماً عن حواجزه العسكرية، حتى في أفضل حالاته التفاوضية مع القيادة الفلسطينية، إذ تمّ الإبقاء على الحواجز العسكرية الإسرائيلية على مداخل المدن والبلدات والقرى، من دون جنود أحياناً أو مع جنود لا يعترضون المواطنين ومركباتهم، فيما يبقى بنيان وهيك الحاجر العسكري بمكعباته الإسمنتية وأبراجه الفولاذية ثابتاً، كأنه بات جزءاً من جغرافيا مداخل المدن والبلدات الفلسطينية، في تذكير دائم للفلسطيني مفاده "الاحتلال هنا"¹²⁰.

في نيسان/أبريل 2015 وصل عدد الحواجز العسكرية الداخلية أربعين حاجزاً فعلاً مقاماً في عمق الضفة الغربية، تحت إشراف قوات الأمن الإسرائيلية، يتم فيها تفتيش دائم للفلسطينيين، حيث يتم توقيف وتأخير العديد منهم. وهناك 39 حاجزاً فعلاً بشكل دائم على طول الخط الأخضر مع الضفة الغربية، تدار من قبل الجيش الإسرائيلي، وهذه الحواجز تعمل بشكل دائم ويتم من خلالها تفتيش المنجهمين إلى الأراضي الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ سنة 1948. كما يوجد 17 حاجزاً داخلياً في مدينة الخليل في نقاط مختلفة تُعدُّ نقاط احتكاك بين الفلسطينيين والمستوطنين، هذه الحواجز تعمل بشكل دائم ويتم فيها تفتيش المارين¹²¹.

خلاصة على مدى الأعوام الماضية يمكن أن نلاحظ في القدس، كساحة مركزية للصراع، اتجاهات متعددة على صلة مباشرة بالاتجاهات العامة لهذا الصراع مثل: التغيير في بنية النظام السياسي الإسرائيلي نحو التيار القومي الديني، وتعزُّز القيم والنبوءات الدينية اليهودية كدافع أساسي من دوافع السلوك السياسي الإسرائيلي، وتعزُّز مكانة المستوطنين كذراع استعماري أساسي، بات يشكل رأس الحربة المتقدمة للدولة. فهو الذي يدرج أجندة التقسيم وينفذ اقتحامات المسجد الأقصى، وهو الذي يمول تأهيل الحفريات ويدير بعضها، وهو الذي يخوض معركة الاستحواذ على بيوت المقدسين في البلدة القديمة والأحياء المركزية من حولها، وهو الذي يقود الاعتداءات على المقدسين، مما أدى إلى هبة مقدسية شعبية في 2014، عقب إحراق الفتى الشهيد محمد أبو خضير، والتي لم تلبث أن تطورت إلى حربٍ شاملة على قطاع غزة في صيف تلك السنة. وهذا الذراع الاستيطاني المتعصب هو الذي اندفع الفلسطينيون في مواجهته في انتفاضة القدس في 2015، عقب محاولات تمرير تقسيم المسجد الأقصى، بينما أخذ دور دولة الاحتلال شكل الحماية والدعم لهذه الأجندة المتدرجة، واستخدام الأجهزة الأمنية والعسكرية في المواجهات بعد

افتعالها، ومن ثم قيادة دفة الأحداث من تلك النقطة . وبالرغم من أن انتفاضة القدس عطلت برنامج التقسيم الزمني والمكاني للأقصى، إلا أن برامج التهويد وتغيير الهوية الحضارية والبصرية للقدس ما زالت تجري على الأرض .

وخلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير تابعت السلطات الإسرائيلية سياستها العدوانية في مصادرة الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وفي التوسع الاستيطاني وبناء آلاف الوحدات السكنية، ومتابعة بناء جدار الفصل العنصري، وتشديد الطرق الالتفافية لخدمة المستوطنين وتقطيع أوصال الضفة . بالإضافة إلى وضع مئات الحواجز التي تعيق حركة الفلسطينيين وتنعكس بشكل مدمر على حياتهم السياسية والاقتصادية . وتابعت السلطات الإسرائيلية سياستها في السيطرة الكاملة على معظم مناطق الضفة (مناطق ج)، وفي مصادرة معظم مصادر المياه الفلسطينية واستغلالها، ثم بيع ما تبقى منها للفلسطينيين أنفسهم .

وهذا يعني أن الطرف الإسرائيلي يعمل بشكل حثيث على تغيير هوية الأرض والإنسان، دونما اكتراث باتفاقيات التسوية السلمية، ولا بالتزاماته تجاه السلطة الفلسطينية، والقوانين والمواثيق الدولية... وهو ما سيؤدي عملياً إلى انهيار مسار التسوية وانهيار فكرة حلّ الدولتين... وعودة الشعب الفلسطيني إلى المقاومة بشكل أكثر قوة واتساعاً .

The Palestinian Strategic Report 2014-2015

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2015-2014



هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنتي 2014-2015 الذي يصدر للمرة التاسعة على التوالي. وهو تقرير يستعرض بشكل علمي وموضوعي وشامل تطورات القضية الفلسطينية، في مختلف جوانبها، ويحاول تقديم آخر المعلومات والإحصاءات المحدثة الدقيقة حتى نهاية سنة 2015، بل وجانباً من سنة 2016: وهي مقدمة ضمن قراءة تحليلية واستشراف مستقبلية.

شارك في إعداد هذا التقرير 12 من الأساتذة والباحثين المتخصصين، وهو يعالج في سبعة فصول الوضع الفلسطيني الداخلي، والمشهد الإسرائيلي الفلسطيني وتشابكاته، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالوضع الداخلي الإسرائيلي، وبالعدوان والمقاومة، ومسار التسوية السلمية. كما يدرس المواقف العربية والإسلامية والدولية من القضية الفلسطينية، والوضع السكاني والاقتصادي والتعليمي الفلسطيني. ويسلط الضوء على أوضاع القدس والمقدسات، ومعاناة الأرض والإنسان تحت الاحتلال الإسرائيلي.

لقد أخذ هذا التقرير موقعه المتميز كمرجع أساسي من مراجع الدراسات الفلسطينية، لا غنى عنه لكل المهتمين بالشأن الفلسطيني. ويأمل مركز الزيتونة أن يكون هذا التقرير إضافة نوعية جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

د. محسن محمد صالح

ISBN 978-9953-572-49-9



9 789953 572499



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب. 14-5034 بيروت - لبنان

تلفون: +961 1 803 644 | فاكس: +961 1 803 643

info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

